الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالاغواط

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع ديموغرافيا

العنوان

تأثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية

دراسة ميدانية بولاية الاغواط

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع حضري

من إعداد الطالبين:

- بن حرمة عمار
- جاب الله محمد

تحت إشراف

د.حجاج احمد

السنة الجامعية:2023/2022

شكر وعرفان

الشكر لله والحمدلله ولا إله إلا الله

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

يشرفنا أن نشكر كل من ساهم في وصولنا إلى هذه الدرجة العلمية

بعد فضل الله نتقدم بالشكر للوالدين الكريمين حفظهما الله

والشكر موصول إلى الأستاذ المشرف: حجاح أحمد

على إشرافه على هذا العمل

ومرافقتنا في كل خطواته

شكرا لمدير مديرية التجارة على مرافقته لنا طول مدة تربصنا

الشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة نصح وإرشاد

فالحمد لله أوله وأخره

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى
وأهله ومن وفى اما بعد
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية هذه ثمرة الجهد بفضله تعالى مهداة الى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات من والدعوات وعلمتني كلماتي الأولى هجة الروح و بهجة الحياة وأغلى ما في الوجود أمي الحبيبة والحنونة .
لكل العائلة الكريمة من أخواتي و إخوتي
الى جميع الأصدقاء الذي وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

عمار

اهداء

إلى من اضاءت دربي بدعوات الخير إلى من حتى وإن وصفتها فلا أوفيها حقها إلى من كان صدرها الأمان الدائم لي وابتسامتها الدنيا التي أعيش لها إلى من صوتها كان التفاؤل نفسه، إليها اقول أحبك.

إليك انت كل شيء إليك أقول أنت أنا.

- أمي الغالية-

إلى الأهل والأقارب الى كل العائلة

الى كل اخوتي وأخواتي

إلى كل أصداقي في مشواري الدراسي:

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسع مذكرتي ذكرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

محمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

Table des matières

مقدمة 7
الفصل الأول 2
الإطار المنهجي للدراسة 2
أولا: اسباب اختيار الموضوع 3
ثانيا: الاشكالية : 3
ثالثا: فرضيات الدراسة: 5
رابعا: تحديد مفاهيم الدراسة 6
خامسا: أهمية الدراسة : 7
سادسا: أهداف الدراسة 8
سابعا: الدراسات السابقة 8
تاسعا : صعوبات الدراسة 9
الفصل الثاني 10
مدخل الى التجارة الفوضوية 10
تمهيد: 11
أولا: تعريف التجارة الفوضوية 12
ثانيا: نشأة التجارة الفوضوية وتطورها 13
ثالثا : مميزات وخصائص التجارة الفوضوية 14
رابعا: العوامل التي تساعد على توسيع رقعة التجارة الفوضوية في الجزائر 16
الفصل الثالث 17
تاثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية 17
أولا: التأثير الإيجابي للتجارة الفوضوية: 19
ثانيا: تأثير التجارة الفوضوية على الباعة الفوضويين: 21
ثالثا: التأثير على الجانب الاجتماعي 27
رابعا: تأثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية: 32
الفصل الرابع 39
الجانب التطبيقي للدراسة 39
أولا: التعريف بولاية الاغواط 40
ثانيا : واقع التجارة الفوضوية بمدينة الاغواط : 43
ثالثا: إجراءات الدراسة الميدانية 54

مقدمة

تعاني العديد من دول العالم من انتشار الاقتصاد غير الرسمي و الذي أصبح من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الكثير من الدول و الحكومات وقد تعددت أشكال الاقتصاد غير الرسمي بين أنشطة غير رسمية ليست مشروعة و أخرى غير رسمية لكنها مشروعة من بين هذه الأخيرة نجد ظاهرة التجارة الفوضوية و الأسواق العشوائية التي تنتشر وسط التجمعات السكنية بالمناطق العشوائية, الشوارع, الأرصفة والتي لجأ إليها الكثير من الشباب لكسب المال وسط ارتياح المواطنين، في ضل الأسعار المقبولة التي تباع بها السلع في هذه الأسواق، مقارنة بتلك المعروضة عبر المحلات التجارية والأسواق النظامية كما ان هذه الاسواق تشهد تهافتا كبيرا من جانب المواطنين من مختلف الفئات ، وفي ضل الخطط التي وضعتها الحكومات المتعاقبة لإنهاء أزمة الأسواق العشوائية والتجارة الفوضوية، التوجه لإنشاء أسواق حضرية ومحلات تجارية تكفل توفير مكان ملائم للباعة بعيدا عن زحام الشوارع، إلا أن الأزمة بقيت في تفاقم.

ورغم التدابير التي وضعتها من أجل تقليص حجم الاقتصاد غير الشرعي الى أنه الزال يفرض قدرا من الفوضى على نظامها الى حد الساعة، وتعد المدينة الجزائرية اهم المتأثرين بتواجد هذا الاقتصاد كونها المحتضن الأكبر لمظاهر هذا الاقتصاد و هذا يتعلق خاصة بالتجارة الفوضوية التي يمكن اعتبارها المظهر الأكثر انتشارا للاقتصاد غير الرسمي بالمدينة، وحتى في ظل التفاوت في المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها بين المدن فال يمكن حصر هذه التجارة و ربطها بمدن دون أخرى ،مدن كبرى ،صغرى.

وفي سياق ذلك الدولة سائرة في إستراتيجية محكمة لتحسين وتطوير الممارسة التجارية بما يخدم التاجر والفلاح والمواطن وفتح هذه الفضاءات المنظمة

و في وقت سابق قال وزير التجار رزيق "بشأن مصير الأسواق الفوضوية أوضح الوزير أن الدولة سائرة في إستراتيجية محكمة لتحسين وتطوير الممارسة التجارية بما يخدم التاجر والفلاح والمواطن أيضا بفتح هذه الفضاءات المنظمة، مؤكدا أن القضاء على الأسواق الفوضوية مسألة وقت فحسب، على أن تسند الأمور إلى الولاة للقضاء تدريجيا وبطرق سلسة على تلك الأسواق الأمور إلى الولاة للقضاء تدريجيا وبطرق سلسة على تلك الأسواق.

وفي اطار دراسة تاثير الأسواق الفوضوية على التاثير البيئة الحضرية نقسم الدراسة الى :

الفصل الأول : الاطار المنهجي للدراسة

الفصل الثاني : مدخل الى التجارة الفوضوية

الفصل الثالث : تاثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية

الفصل الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة

الفصل الأول
الإطار المنهجي للدراسة

أولا: اسباب اختيار الموضوع

– الوقوف على الأسباب الفعلية وراء تواجد التجارة الفوضوية بالمدينة.

– توجه واقبال الكثير من المواطنين لمثل هذه الامكنة التي فر نظرهم توفر لهم الحاجات الضرورية باسعار منافسة

– التجارة الفوضوية ما بين مؤيد ومعارض لها بالمدينة من خلال الاثار السلبية التي قد تعود بالضرر على المواطن على صحته أو صحة أحد أفراد عائلته أو نظافة حيه ...الخ

–محاولة الالمام بمختلف المعطيات التي تقدمها التجارة الفوضوية، وهل يمكن استخدامها خاصة فيما يخص توطين الأنشطة التجارية النظامية بالمدينة أي تقويم البنية التجارية انطلاقا من تفسير أسباب تموقع التجارة الفوضوية.

– رغبتنا في طرح موضوع جديد على المستوى الأكاديمي العلمي يعبر عن الوضع الراهن للمدينة .

ثانيا: الاشكالية :

يعرف المواطن الجزائري في الوقت الحالي الكثير من الضغوطات جراء ارتفاع الاسعار وانخفاض القدرة الشرائية التي لها تأثير مباشر على المعيشة حيث الاهتمام بتوفير حاجياته الضرورية للعيش من خلال اقل الاسعار وعلى قدرته الشرائية فالمرتب الذي يتحصل عليه لم يعد كافيا للموظف الذي له راتب وأجر ثابت فما بال الذي يشتغل حرا او بأجر يومي .

لذا عرف التجارة الفوضية انتشارا واسعا في السنوات الاخيرة من خلال التجمعات الفوضوية أو ارصفة الطرقات أو السوق الاسبوعية في مقابل هذا نجد الكثير من الاقبال على هذه الامكنة على اعتبارات عدة من السعر المتدني والمعاملة الجيدة من طرف تجار الارصفة والتجارة الفوضوية

هذا الانتشار الواسع لمثل هذه التجارة رغم ما يوفره من حاجيات للمواطن الا انها تعتبر منظر غير لائق والا ما كان يطلق عليها التجارة الفوضوية بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي فهي تعبر عن وجه حضاري سلبي غير منظم في كثير من الدول على غرار الجزائر وفي ولايتها 58 لان تقدم الدول هو العمل على الاهتمام بالمسائل التنموية ومدى تطور الدول

عادة ما يرجع بصفة كبيرة الى التخطيط المحكم وفعالية الحلول المقدمة لمواجهة التحديات والعقبات التي تعترض سبيل السياسات والأهداف التنموية .الابتعاد عن السطحية في التخطيط والالتزام بالمبادئ التي تفرضها التنمية واللجوء الى الحلول المبتكرة قد تكون السبيل لتحقيق النمو والرقي ولكن عند درجة محددة من تطبيق سياسات تنموية غير مستندة الى دراسات عميقة وواقعية ولا تتسم بالمرونةقد تنتج آثار جانبية لتشكل عبئا على الدول والمجتمعات بحد سواء .

حيث تعد المدن الجزائرية اهم المتأثرين بتواجد هذا الاقتصاد كونها المحتضن الأكبر لمظاهر هذا الاقتصاد وهذا يتعلق خاصة بالتجارة الفوضوية التي يمكن اعتبارها المظهر الأكثر انتشارا للاقتصاد غير الرسمي بالمدينة ،وحتى في ظل التفاوت في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بين المدن فلا يمكنحصر هذه التجارة وربطها بمدن دون أخرى ،مدن كبرى ،صغرى أو متوسطة، فحاليا قد تعتبر ظاهرة التجارة الفوضوية احد الفاعلين والمتحكمين في وضعية المدينة الجزائرية ،هذه التجارة التي أخذت رقعتها في الاتساع وقد مست المدن الجزائرية على مستويات عدة ولم يعد تجاهلها أحد الخيارات المتاحة كون اللجوء الى هذا الخيار قد يسهم في خلق الكثير من النواحي السلبية على حساب بعض النواحي الإيجابية ،ان التجارة اللاشرعية بمدينة خنشلة قد تكون أحد الأسباب المباشرة في تدهور المجال الحضري كما قد تمثل نقطة ارتكاز أو منطلق العديد من مشاكل المدينة فللتجارة الفوضوية الكثير من التأثيرات على الوسط الحضاري لمدينتا ولاية الاغواط محل الدراسة فهي تعتبر عائقا على السلطات المحلية التي يفرض عليها ايجاد حل لها وتجنب الكثير من الأثار السلبية لها على المواطن المباشر لقلة النظافة وانتشار الروائح الكريهة التي تعود بالضرر على المواطن الاغواطي .

كما أن التأثير الاخر هو على هيبة السلطات المحلية وعدم بسط قوتها على أصحاب التجارة الفوضوية وتوعدها لكثير من المرات لهم دون القيام بأي شيء أو تعنت التجار أنفسم الأمر الذي يحتم على السلطات المحلية استخدام القوة لحل هذا المشكل .

والان وسط كل الاهتمامات بتغيير واقع المدينة وتحريك عجلة التنمية المحلية بالاستناد الى متطلبات تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ووسط كل المساعي لإعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني والخروج من الازمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد واعادة الاعتبار الى المشهد الحضري وبنية المدينة ومجتمعها وجب الالتفات الى كل المتغيرات التي قد تمس بواقع المدينة ومن هنا كان لابد من الوقوف على نتائج هذه التجارة سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي الاثار الفعلية للتجارة الفوضوية على الأوساط الحضرية بولاية الاغواط ؟

وهذا ما يدفعنا بدوره الى طرح الأسئلة الجزئية التالية:

- ماهي الدوافع التي أدت الى ظهور وتوسع نطاق قطاع التجارة الفوضوية بمدينة الاغواط؟
- ما أهم مراكز نفوذ التجارة الفوضوية داخل الوسط الحضري بالاغواط ؟
- كيف يمكن ايجاد حل لمشكلة التجارة الفوضوية وجعلها من اولويات التنمية بالولاية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

* تتنوع الدوافع التي ادت الى توسع نطاق التجارة الفوضوية ما بين عدم قدرة القطاع الاقتصادي على توفير الطلب واقبال الكثير من المواطنين عليها.
* تعرف ولاية الأغواط عدة مراكز تواجد التجارة الفوضوية .
* العمل على ادراجها ضمن التجارة النظامية وتأطيرها بما يتماشى مع السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للمدينة قد يعتبر من أفضل الحلول الواردة.

رابعا: تحديد مفاهيم الدراسة

مفهوم المدينة:

اهتم العلماء بتعريف المدينة ، إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها ، ذلك لأن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى ، **أما التعريف اللغوي فقد حددها كالتالي** : مدينة جمعها مدن ومدائن وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية[1].

أما المدينة اصطلاحا : هي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية ، فهي ليست وحدة اجتماعية أو حيزا مكانيا فقط ، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتطور متميز[2].

وحسب موسوعة البحث العلمي فان المدينة هي تجمع سكاني ضخم يتميز بعمران على النسق الحضري لا الريفي .كما أن الحرف المتخصصة والعلوم تستقر عادة في المدن والشكل العمراني في المدينة يأخذ بعين الاعتبار كثافة السكان والأحياء غالبا ما يقوم على أساس الطبقات الاجتماعية.

تعريف التجارة الفوضوية(التجارة غير الشرعية :)هي كل تجارة تنشط خارج الإطار القانوني او تنشط موازاة مع التجارة الرسمية ولا تخضع لأي تأطير من الجهات الرسمية ويشار اليها كقطاع غير نظامي الذي يعرفه المكتب الدولي للشغل 1995 على أنه " ذلك النظام الذي يحتل مكانة متزايدة وتأثير على كل الأصعدة، سواء إجتماعيا وإقتصاديا وحتى سياسيا ويعتمد هذا النظام على الخروج عن كل الأطر والقوانين من أجل خلق مناصب شغل

[1] معجم مجاني الطلاب ، منشورات دار المجاني بيروت الطبعة الثالثة ، 1996 ، ص 93 .

[2] حسين عبد الحميد رشوان ، المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي .الحديث ، الأزرايطية ، الاسكندرية ، 1998 ، ص 37.

ومداخيل لا يوفرها" قطاع غيره"، خاصة عند فئات واسعة تقبع تحت سلطة الفقر والحاجة، وليس لها القدرة على تحمل أعباء ضريبية واجتماعية وغيرها[1]

تعريف المجتمع الحضري:

عرف المجتمع الحضري على أنه تجمعات سكانية كبيرة غير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا وأن هذه الوحدة السكانية تمتاز باعتمادها على الصناعة أو التجارة أو عليهما معاً، كما تمتاز بالتخصص وبتعدد النظام السياسي والاجتماعي[2].

وعرف أيضا بأنه عدد كبير من الافراد يجتمعون في وحدة اجتماعية تمتاز بوحدتها الإدارية ويعيشون متكتلين ومتزاحمين في مساحة معينة رغبة في تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني، ويقوم النشاط فيها على التجارة والصناعة[3].

وعرفه **محمد عاطف غيث** على أنه مجتمع المدينة، ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل : التعقد، التباين، تقسيم العمل وارتفاع مستوى التكنولوجيا، تباين السلوك والعلمانية وتقدم السلوك التنظيمي[4]

خامسا: أهمية الدراسة :

يعتبر الاقتصاد القاطرة الأمامية لكل الدول لذا وجب الاهتمام بهذا المجال ومع التوجه الجديد للدولة الجزائرية لدعم الاستثمار وتنويع الاقتصاد والاهتمام بمناطق الظل والعمل على تنمية مستدامة في كل ربوع الوطن.

المظهر السلبي الذي تقدمه التجارة الفوضوي في الوسط الحضري رغم اهميتها في نظر المواطن واقباله عليها كونها توفر له الكثير من الحاجات الضروية للعيش وباسعار مناسب لقدرته الشرائية.

---

[1] زعيتر وافية .التجارة غير الشرعية ،مقاربة اقتصادية ومجالية حول الأسواق الفوضوية، مذكرة ماجيستير ،قسنطينة ،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية. جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.

[2] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 1981 ، ص23

[3] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري مكتبة الانجلو المصرية، الاسكندرية، .مصر1976 ، ص 112.

[4] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1989 ، ص 497.

سادسا: أهداف الدراسة

- التعرف على مفاهيم الدراسة
- التعرف على الدوافع التي أدت الى ظهور وتوسع نطاق قطاع التجارة الفوضوية بمدينة الاغواط
- التعرف على أهم مراكز انتشار ونفوذ التجارة الفوضوية داخل الوسط الحضري بالاغواط
- التعرف على اهم الحلول المقترحة لمشكلة التجارة الفوضوية وجعلها من اولويات التنمية بالولاية
- تقديم بعض التوصيات من أجل العمل اكثر على الاهتمام بمجال التجراة الفوضوية.

سابعا: الدراسات السابقة

دراسة توت فيصل، تأثير التجارة الفوضوية على الأوساط الحضرية "حالة مدينة خنشلة"، مذكرة ماستر ، الشعبة :تسيير التقنيات الحضرية التخصص :تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة أم البواقي– العربي بن مهيدي– ، 2017–2018 .

جاء في الدراسة أمام النفوذ الواسع للتجارة الفوضوية بالمدينة أصبح لابد من الوقوف على أسباب وآثار تواجدها وتقييم ايجابياتها و سلبياتها هذه الأخيرة التي تشكل عبئا فعليا على واقع التنمية بمدينة خنشلة فرغم ان التجارة الفوضوية تقدم فرص العمل وتساهم في تغطية الطلب على الخدمة التجارية بالمدينة الى أنها تمس سلبيا بمختلف الجوانب الاجتماعية الاقتصادية و بشكل كبير تساهم في تدهور البيئة الحضرية، وحتى مع المحاولات المتكررة للتخلص من مظاهرها بالمدينة الى أنها لازالت تفرض نفسها وهذا يعود الى قصور الحلول المقدمة للتعامل مع واقع تواجدها والحلول الجذرية تشمل التعاون المشترك بين مختلف الهيئات و القطاعات التي تتحمل مسؤولية تواجد هذه التجارة بالمدينة وأهم الحلول الواردة هو محاولة تأطيرها وضمها الى صف التجارة النظامية و تحويلها الى احد موارد التنمية.

دراسة عبد الحفيظ ، ابتسام، دراسة ظاهرة الاسواق العشوائية وسبل معالجتها، دراسة حالة مدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر ميدان الهندسة المعمارية والعمران ومهن المدينة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019

الأسواق العشوائية، الأسواق الغير قانونية أو الأسواق الغير مرخصة كلها مفاهيم أطلقت على نشاط مجموعة من التجار الفوضويين دون الحصول على ترخيص من المصالح المعنية وبعيدا عن رقابتهم.

ورغم ما تحمله هذه الظاهرة من تأثيرات ايجابية كالتقليص من حجم البطالة,لها أيضا عدة تأثيرات سلبية وخاصة ما تعلق بجانب البيئة الحضرية للمدينة ,الشيء الذي جعل المصالح المعنية تبحث عن حلول لهذه الازمة كتوفير اسواق جواريه الا ان هذه الحلول لم تكن مناسبة و لم تؤدي الدور اللازم لها لعدم خضوعها لد ا رسات مسبقة نتيجة سوء التسيير و التخطيط من طرف الجهات المعنية.

تاسعا : صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي نراها تقف عائقا امام هي :

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات السابقة

قلة المراجع عن متغيرات الدراسة

الفصل الثاني
مدخل الى التجارة الفوضوية

تمهيد :

من أجل فهم موضوع البحث ومحيطه بشكل أفضل كان لابد من الإشارة الى بعض المفاهيم والعناصر التي تمس بشكل مباشر بموضوع التجارة والتجارة الفوضوية بالأخص وقد حاولنا من خلال هذا الفصل تكوين فكرة شاملة عن الموضوع من أجل التمهيد للدخول الى الجانب التطبيقي من البحث.

أولا: تعريف التجارة الفوضوية

قبل الوصول الى تعريف التجارة الفوضوية نتطرق الى تعريفات تفيدنا في موضوع الفصل الخاص بالتجارة الفوضوية فنعرف التجارة على أنها تحريك المال بالبيع أو الشراء بغرض تحقيق الربح كما نقدم تعريف التاجر" يعد تاجرا كل شخص طبيعي او معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذه مهنة معتادة له مالم يقضي القانون بخلاف ذلك" [1]

كما يعرف الفضاء التجاري على أنه " كل حيز أو منشأة مبنية أو غير مبنية مهيأة ومحددة المعالم تمارس فيه مبادلات تجارية بالجملة أو بالتجزئة"[2]

تعريف التجارة الفوضوية (التجارة غير الشرعية :)

هي كل تجارة تنشط خارج الإطار القانوني او تنشط موازاة مع التجارة الرسمية ولا تخضع لأي تأطير من الجهات الرسمية ويشار اليها كقطاع غير نظامي الذي يعرفه المكتب الدولي للشغل (B.I.T) 1995 على أنه " ذلك النظام الذي يحتل مكانة متزايدة و تأثير على كل الأصعدة، سواء إجتماعيا و إقتصاديا و حتى سياسيا، و يعتمد هذا النظام على الخروج عن كل الأطر و القوانين من أجل خلق مناصب شغل و مداخيل لا يوفرها" قطاع غيره"، خاصة عند فئات واسعة تقبع تحت سلطة الفقر و الحاجة، و ليس لها القدرة على تحمل أعباء ضريبية و اجتماعية و غيرها"[3]

---

[1] القانون09 -03 مؤرخ في 2009/02/25 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ،ج.ر، العدد 15 صادرة بتاريخ 2009/03/08، ص 12.

[2] مادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم12 -111 مؤرخ في 2012/03/06 ، يحدد شروط وكيفيات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية ج.ر عدد 15 ص25

[3] زعيتر وافية .التجارة غير الشرعية ، مقاربة اقتصادية ومجالية حول الأسواق الفوضوية، مذكرة ماجيستير ،قسنطينة ،كلية علوم الأرض .الجغرافيا و التهيئة العمرانية. جامعة الاخوة منتوري قسنطينة. 2015-2016، ص 56.

ثانيا: نشأة التجارة الفوضوية وتطورها

يمكن القول ان هذا النوع من التجارة قد ظهر قبل ظهور التجارة الرسمية ذلك ان التعاملات و التبادلات التجارية كانت تنشأ بين الناس منذ القدم من أجل تلبية حاجاتهم ولم تكن هناك ضرورة للتصريح بهذه التعاملات أو الحصول على رخص للقيام بها ولكن بعد ذلك تدخلت الدولة من أجل تنظيمها ومع تنامي وظائف الدول وازدياد نفقاتها كان لزاما عليها ان تبحث عن مصادر لتمويل خزينتها ومن ذلك أنها قد فرضت الضرائب , وبما ان أساس قيام التجارة هو تعظيم الربح لقد أصبحت تلك الضرائب قيود غير مرغوب فيها , فدفع ذلك بالتجار الى التحول نحو التجارة الموازية بعيد عن كل ما تفرضه الهيئات الرسمية.

وهي: " **تتواجد في مناطق متنوعة من العالم و بأشكال مختلفة و لأسباب متباينة .تكثر في دول العالم الثالث من آسيا إلى أفريقيا مرورا بأمريكا الجنوبية وحتى الدول المتطورة . كما أن لها ارتباط شديد بالظروف الاجتماعية و الموروثات الثقافية، و كذلك المتغيرات السياسية و الاقتصادية عموما العبء الحقيقي للعمل (أجور و أعباء إجتماعية)و فتح الحدود للمنافسة و الأسواق العالمية هي من أهم و أبرز عوامل ظهورها**

ثالثا : مميزات وخصائص التجارة الفوضوية

-نشاط سهل التحقيق.

-إنتاجه ضعيف.

-تنوع و اختلاف من حيث التنظيم.

-قدرات اقتصادية هامة ، واجتماعية خلق مناصب شغل و مداخيل.

-ليس حكرا على فئات خاصة.

-مؤهلات مبنية على الخبرة لا على التكوين.

-أسواق بعيدة عن أي رقابة ومفتوحة للمنافسة[1].

:كما يمكن تصنيفها وتمييزها عن التجارة الرسمية من خلال جملة من الخصائص

الافتقار إلى التنظيم: التحرر من القيود التنظيمية ، من حيث تنظيم العمل ، نمط الإنتاج والت وزيع، وعملية التسويق...

المرونة في الأجر :بحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي.

-**العمل** :جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل المختلفة

-**نظام السوق** :من حيث نظم التسويق غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع.

ضآلة راس المال والتكنولوجيا المستخدمة :تعتمد أساسا على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم كما تستخدم تكنولوجيا بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة وربما لا تحتاج الى استخدام الطاقة من الأساس

[1] بورعدة حورية . الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ،مذكرة ماجيستير،الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2014 ، ص82.

صغر حجم المنشأة :غالبا تتسم بصغر حجم المنشأة، او قد لا توجد منشئة على الاطلاق كما في حالة الباعة المتجولين كما انه قد لا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي ، كما تتميز بعدد عمال ضئيل عموما.

تدني مستوى المهارة للعاملين :غالبا ما تحتاج الى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل ومن السهل في إطارها اكتساب مهارات مختلفة والمستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على عمل في هذا المجال.

كما أن هذا القطاع يضم فئات عمرية مختلفة تشمل الشيوخ والنساء وحتى الأطفال المحظور عملهم في القطاع الرسمي كما تعتبر من مميزاتها:

-سهولة الدخول والخروج في هذا النوع من النشاط بدون أي تصريح

-لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم.

-أغلب السلع تتوجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة.

-أغلب منشآته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية بحيث يفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية لأن هذه المنشآت ليست مسجلة لدى الدولة.

رابعا: العوامل التي تساعد على توسيع رقعة التجارة الفوضوية في الجزائر

-النمو الديمغرافي والذي أدى الى ارتفاع ملحوظ في عدد الطلب على العمل.

-التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد.

-الزيادة على الإقبال على العمل في القطاع الغير رسمي الشيء الذي أدى إلى كبر حجمه

-الجمود الشديد في سوق العمل والذي يؤثر على إمكانية التوظيف، الأجور، عقود العمل...إلخ

ضف إلى ما سبق الاتجاهات الاجتماعية اولديمغرافية، بالإضافة إلى دخول المراة إلى أسواق العمل الشيء المشكلة. [1].

كما يمكننا ان نضيف:

-ان وجود هذه التجارة الفوضوية قد يتوقف على وجود الرداءة أو الاختلالات في المجال الحضري سواءا في انتشار المساكن القصديرية و الواجهة الحضرية الرديئة, وجود الفضاءات غير المهيئة أو الفراغات الحضرية غير المستغلة, أو غيره من المظاهر الأخرى التي تدل على قصور في تسيير المجال الحضري وعدم التحكم فيه بشكل مثالي ومن خلال ما سبق يمكن النظر الى هذه التجارة منزاوية كنتيجة للرداءة الحضرية أو يمكننا الإشارة اليها على أنها السبب الجزئي لهذه الرداءة.

[1] زعيتر وافية، المرجع السابق، ص 63.

الفصل الثالث

تاثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية

تمهيد:

أمام كل القوانين والتنظيمات والتدابير التي أخذتها الهيئات الرسمية من أجل التحكم في ظاهرة التجارة الفوضوية الى أنها لازالت تشكل جزء هام من الاقتصاد والمدينة الجزائرية وكل هذا له انعكاساته على تنظيمهما وحالتهما، وأمام اعتراف إيجابياتها ونقد لها كان لابد من محاولة الوقوف على تأثيراتها الفعلية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أي محاولة أسقاط تأثيراتها على واقع التنمية بالأخص على المدينة كونها المرتبط الأول بظاهرة التجارة الفوضوية وهي أحد المعرضين الأوائل للتعايش مع نتائج واقع تواجدها أو نموها..

أولا: التأثير الإيجابي للتجارة الفوضوية:

لا يمكن اعتبار التجارة الفوضوية كفضاء للسلبيات فقط، فهي تشكل جزء هام من تغطية الطلب بالمدينة والتردد الكبير من طرف السكان عليها يعتبر أول تأكيد على منافعها وإجاباتها وفيما يلي بعض إيجابياتها الأخرى:

-تساهم هذه التجارة في خفض معدلات البطالة خاصة لدى فئة الشباب غير المؤهلين للعمل في الوظائف الحكومية كما أنها ملجأ للشباب المتعلم والذي لم يظفر بعد بمنصب في الوظيف العمومية ورغم أن وجودها تعبير صريح على الخلل المتواجد في الاقتصاد الجزائري فقد نعتبرها القائم وراء احتضان النتائج غير المحسوبة للسياسات التعليمية التي لا تنسق بين ما تنتجه المؤسسة التعليمية وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

-قد تسهم هذه التجارة نوعا ما في توثيق الروابط والعلاقات الاجتماعية بين بعض التجار والسكان وقد يكون هناك انسجام وتكيف وتبادل للمصالح المادية أو غير ذلك مما ينجم عن العلاقات التجارية التي يعتبر الربح منطلق قيامها.

تعتبر هذه التجارة الاتجاه الأول لاقتناء حاجيات بعض السكان خاصة بالنسبة لذوي الدخل المحدود فبعض البضاعة تعرض للبيع بأسعار جد تنافسية فالتجار لا يدفعون الأعباء الضريبية او تكاليف الضمان الاجتماعي بالنسبة لهم أو للعمال الذين يعملون لديهم، فتهربهم من كل هذه المستحقات المترتبة على نشاطهم يسمح لهم بتخفيض الأسعار مقارنة بالأسعار المتواجدة لنفس البضاعة في السوق النظامية

--تساهم هذه التجارة نوعا ما في خلق جو تنافسي بين التجار الفوضويين أو بينهم وبين التجار النظاميين فالحرص على استقطاب أكبر عدد من الزبائن هو المهم في هذا الميدان وذلك مرهون بتقديم أفضل الخدمات، وأجود السلع بأحسن الأسعار هذا قد يساهم في تقييد الأسعار فلا يترك مجالا كبيرا لرفعها بين التجار الفوضويين أو بينهم وبين التجار النظاميين كما يفرض عليهم درجة من الاهتمام بالزبون.

-الأسواق الفوضوية تعتبر مجالا لعرض مختلف المنتجات الفلاحية من هذه الزاوية يمكن النظر اليها على أنها قد ترفع من نسبة الإنتاج الفلاحي فتوفر سوق العرض أمر جد هام في تسويق مختلف المنتجات خاصة تلك التي تنتج عن النشاط الفلاحي الصغير قليل الإنتاج.

-هذه التجارة قد توفر مواد ومنتوجات يصعب البحث والحصول عليها من التجار النظاميين بسبب قلة الناشطين النظاميين فيها وقد يرجع ذلك الى أن الطلب على هذه المواد مناسباتي او موسمي او كونها مواد تخضع لرقابة خاصة.

-التجارة الفوضوية قد يكون لها نظام مداومة أفضل احيانا من التجارة النظامية فالتجار غير مرتبطين بجدول المناسبات الوطنية أو الدينية أو العطل وقد ورد في المادة 22 من القانون رقم 04-08 لذي يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية انه ***يمكن كل شخص طبيعي او اعتباري يمارس نشاطا تجاريا التوقف عن ممارسة تجارته أثناء العطلة الأسبوعية و/أو السنوية***، بل العكس فالتجار الفوضويين يستغلون فرص تحرر المواطنين عمال مؤسسات الدولة أو المؤسسات المرتبطة بجدول العطل مدفوعة الأجر وهذا يسمح لهم بزيادة عوائد التجارة كما انهم قد يبقون سلعهم معروضة لأوقات متأخرة من المساء أحيانا. .

ثانيا: تأثير التجارة الفوضوية على الباعة الفوضويين:

-غياب مكان مخصص لكل تاجر على حدي يجعل الحصول على مكان لعرض السلع أمرا صعبا وعادة ما تنشب النزاعات بين التجار بسبب الأماكن وقد يتخذ الأمر منحى عنيفا قد يهدد سلامتهم وسلامة الافراد الأخرين.

-قلة مساحة العرض لا يسمح للتجار بتوسيع أنشطتهم فعادة ما يكونون مرتبطين بمساحة ضئيلة قد تصل الى 2متر مربع كما لا توجد مساحات للتخزين.

-مشاكل قانونية، غياب التأمين ونشاط مرتبط بأحوال الطقس.

إن المناخ الذي تحدثه التجارة الموازية من شانه أن يجعل التاجر الموازي نفسه في خطر يكون فيه عرضة للاعتداء من طرف المتضرر الذي يفقد حقه في التقاضي

. التأثير على الجانب الاقتصادي:

بشكل أو باخر هذا يرتبط بضياع المداخيل أو زيادة النفقات بالنسبة للدولة أو البلدية على المستوى المحلي كما يمتد تأثير التجارة الفوضوية من هذه الناحية حتى بالنسبة للتجارة النظامية بالمدينة، ليس على سبيل الحصر وأنما التمثيل أحصينا التأثيرات التالية:

تفويت فرصة تحصيل بعض العوائد:

تفوت الفرصة خاصة على البلدية في تحصيل بعض العوائد الناتجة عن استئجار الأسواق الجوارية او استغلال مواقف السيارات أو غيرها والتي عادة ما تتم تهيئتها قرب مختلف الأسواق هذا قد يقلص من مداخيل البلدية والتي قد تصبح عاجزة عن تغطية نفقاتها الخاصة.

تشويه بيانات الناتج الداخلي الخام:

ما تنتجه التجارة الفوضوية من خدمات وغيرها كقطاع غير مهيكل لا يدخل في حسابات الناتج الداخلي الخام فالمعطيات الناتجة قد لا تمتاز بالمصداقية ولا تعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية للبلاد.

التأثير على جو المنافسة:

حجب مجال العرض بالنسبة للتجار والمحلات التجارية النظامية وكذا قد تحد من فرص دخول الزبائن الى هذه المحلات خاصة إذا كانت متواضعة مباشرة أمامها كما أنها قد تجذب الزبون أولا كونها تقدم أسعار جد تنافسية أحيانا وكما ورد هذا يعود بدرجة كبيرة الى أن التجار الفوضويين لا يدفعون الأعباء المالية الناتجة عن نشاطهم.

وتشير نتائج الاستمارة فيما يخص السؤالين الموجهين للتجار والذين وصل عددهم 12 تاجر وقد أجاب 11 تاجر منهم على السؤال الأول بنعم على انهم يعتبرون أن المنافسة غير عادلة.

كما أجاب 10 تجار من أصل 12 بنعم على أنهم يواجهون صعوبة في تحديد سعر سلعهم كون التجار الفوضويين قد يعرضون نفس السلع بسعر أدنى، وهذا ما يوجه نظر الزبون الى الباعة الفوضويين أولا وقد تزداد حدة المشكلة بالنسبة للتجار النظاميين إذا كانت السلع استهلاكية وسريعة التلف.

- زيادة الأعباء والنفقات المالية بالنسبة للبلدية للتخلص من النفايات والتنظيف:

تخصص البلدية ميزانية محددة للتكفل بجمع ونقل النفايات الحضرية وقد تستعين بقدرات الخواص لمساعدتها في هذا المجال وعندما تصبح كمية النفايات كبيرة سيعني ذلك دون شك ارتفاع الفاتورة خاصة إذا كان عمل الخواص يرتبط بكمية النفايات المسلمة لمراكز المعالجة مقابل تقديم الوصل الذي يحدد الميزان.

-التكلفة المترتبة عن علاج الأمراض والأوبئة التي تصيب السكان جراء هذه التجارة:

بما أن الدولة لا زالت تحرص على مجانية العلاج في مؤسساتها العمومية وهي تتكفل بمعظم تكاليف المرضى فإن تدخل الدولة في حالة انتشار الأمراض يعتبر أمر مفروض عليها ولابد منه فكل م رض قد يصيب المواطن تقع تكاليف علاجه على الدولة في مؤسساتها الاستشفائية العمومية هذا قد يزيد من أعبائها والأمراض التي قد تنتج عن هذه

التجارة عادة ما تنتج عن المواد الاستهلاكية الفاسدة والتي لا تخضع لشروط التغليف أو التعليب والحفظ والتي تتزايد خطورتها حسب النوع وهي تمس مباشرة بصحة السكان.

التحكم في الأجور:

يستغل بعض الباعة الوضعية الاقتصادية الصعبة للعاملين لديهم ولا يعطونهم الأجر الكامل وكما أن هؤلاء العمال والذين يتراوح عددهم عادة بين 1 الى 3 عمال ما يسكتون على حقوقهم لأنهم قد لا يحظون بفرصة العمل لدى القطاع الرسمي كما أن تخفيض الأجور يمس عادة فئة الأطفال الذين يرغبون بالعمل.

-التأُثير على السياسات الاقتصادية للدولة:

يؤدي الاقتصاد غير الرسمي عموما الى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع السياسات الاقتصادية او التخطيط فهذا لأمر هو الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق العلاج بنائها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد غير ناتجة عن وجود اقتصاد غير رسمي

- **التهرب الضريبي والتهرب من تكاليف الضمان الاجتماعي:**

ما تجدر الإشارة اليه هنا هو أن هذا التهرب من دفع المستحقات المترتبة عن نشاط هؤلاء التجار يفوت الفرصة على تمويل الخزينة العمومية وتحقيق بعض الإيرادات التي قد تستخدم فيما بعد في تغطية النفقات العمومية خاصة بالنسبة للبلدية التي لا تجد أحيانا الميزانية المطلوبة للشروع في الدراسات او انجاز بعض المشاريع او تغطية بعض النفقات الأخرى في إطار المهام المخولة اليها وتدخل في صعوبات مادية إذا ما تحتم عليها ذلك.

كما أن التجار الفوضويين عادة ما يستغنون عن الامتيازات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الإجراءات كما يحرمون من يعمل لديهم العديد من الحقوق كالتقاعد أو التعويض في حالة التعرض للأخطار أو بعض الحقوق المتعلقة بالاستشفاء.

زيادة الأعباء الضريبية على قطاع التجارة الرسمية:

هذا قد يعتبر توجه تلقائي بالنسبة للسلطات في حالة وجود التهرب الضريبي فعندما تعجز السلطات عن تغطية نفقاتها لأنها لا تستطيع تحصيل الضرائب الناتجة عن بعض الأنشطة تلجأ الى رفع قيمة الضرائب على المسجلين لديها الناشطين في القطاع الرسمي من اجل محاولة تغطية نفقاتها والتخلص من الصعوبات المالية وهذا بدوره ما قد يؤدي الى هجرة العمالة من القطاع الرسمي الى الغير رسمي.

إمكانية تشويه سمعة الأعوان الاقتصاديين المنافسين:

ورد في القانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية أن العون الاقتصادي هو كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية.

التجار الفوضويين قد يستعملون أي وسائل متاحة من أجل تحويل زبائن التجار المنافسين غير مكترثين بالقوانين التي تحكم الممارسات التجارية ومن ذلك انهم قد يحاولون نشر معلومات سيئة تمس بشخص التاجر المنافس أو بمنتوجاته أو بخدماته كما قد يلجؤون الى نصب تجارتهم في الجوار القريب من محلات المنافسين النظاميين بهدف استغلال شهرتهم أحيانا.

التأثير على مناخ الاستثمار:

من أجل ضمان نجاح الاستثمار يستوجب ذلك دراسة وتحليل السوق من حيث وجود المنافسة وإمكانية سدها للطلب على المنتج المزمع الاستثمار فيه فوجود أي تجارة منافسة داخل السوق خاصة إذا كانت غير متكافئة يشكل تهديدا لنجاح الاستثمار هذا ما يحد من نشوء تجارة مجاورة نظامية بجوار الأسواق الفوضوية هذا بدوره يقلص من حظوظ الدولة في فرض الضريبة كما يفرض على المستهلك الاتجاه نحو التجارة الغير شرعية نتيجة توفر عاملي الوقت والتكلفة.

سلب حقوق الزبائن:

بشكل عمدي أحيانا يغش التجار الفوضويين الزبون وهذا المشكل طالما كان مطروحا خاصة في غياب الرقابة على المعدات المستعملة في الميزان كما يمكن أن نشير من خلال هذا الى مشكلة أخرى وهي مشكلة أن الخدمات والسلع غير مفوترة ولا يوجد إعلام للمستهلك أحيانا بالأسعار لا وسم ولا لوحات إعلانية او علامات أخرى تسهل على المستهلك الاطلاع على الأسعار.

وقد أشارت نتائج الاستمارة الى أن 66 % من المستجوبين يعتبرون أن غياب الفاتورة يشكل مشكلا بالنسبة إليهم وهذا عند محاولة إعادة البضاعة مثلا.

إمكانية خلق المضاربة والاحتكار في السوق:

إذا كان تواجد المواد والسلع يقتصر على السوق الفوضوي فهذا قد يطرح التفكير في إمكانية التحكم في سعر السلع في السوق خاصة عند حدوث اضطرابات في السوق النظامية ويكون هذا بالاعتماد على غموض الأسعار وعدم تحديد هامش الربح وهذا قد يمس بالقدرة الشرائية للمستهلك بسبب الرفع المفرط في الأسعار كما أن انتشار السوق السوداء النشاطات التجارية الطفيلية على حساب التجارة المشروعة الشريفة يمكنه أن يودي الى العزوف عن النشاطات الإنتاجية وتفضيل المضاربة.

-التشجيع على التهريب:

توفر سوق العرض بعيد عن رقابة الدولة يساهم في تشجيع دخول المواد المهربة خاصة بالمناطق القريبة من الحدود الإقليمية الدولية كحالة مدينة الاغواط ,المواد المهربة قد تكون مواد استهلاكية ,ألبسة مستعملة....وغيرها ,وكما هو معروف فان التهريب سوآءا استيراد او تصدير يهدم اقتصاد الدولة فهو من جهة يحرم الدولة من الحصول على بعض الإيرادات الجمركية المفروضة عادة على الاستيراد أو التصدير كما أن وجود هذه السلع المهربة داخل السوق يمثل منافسة لا شرعية و غير متكافئة كون السلع تباع بأسعار منخفضة عن تلك المتواجدة في السوق النظامية لأن السلع المهربة لم تخضع للضرائب

صعوبة التحكم في الدورة التجارية:

في وجود هذه التجارة يصبح من الصعب على الدولة تقييم الكميات المطلوبة من السلع لتغطية الحاجة المحلية فالمعطيات المغلوطة قد تنتج تبعيات عن ضخ المنتجات داخل السوق المحلية النظامية وينتج عن ذلك اما فائض في السوق أو عجز وهذا في كلتا الحالتين يسبب خسائر وكل هذا تتسبب فيه الدراسة الأولية لقيم العرض والطلب والتي لا يمكن تقييمها فعليا في ظل وجود منافسة من التجارة الموازية.

ثالثا: التأثير على الجانب الاجتماعي .

1. التأثير على مصداقية معدلات البطال:

صحيح أن هذه التجارة قد تقلص من نسب البطالة عند احتسابها ضمن الأنشطة الخدماتية و لكن واقعيا نسبة كبيرة من هؤلاء التجار مدخولهم ضئيل ولا يكفي لسد حاجاتهم ولكن قد تشير اليهم الإحصائيات كعمال ذوي دخل معتبر ويصنفون ضمن خانة العمال النشطين ،هذا ما يطرح تساؤل هل نسبة البطالة التي يتم التصريح بها واقعية؟ , ومن جهة أخرى التجار في هذا المجال قد يوظفونراس مال هام في بعض الأنواع من هذه التجارة ويعود ذلك عليهم بمداخيل معتبرة ويشيرون الى أنفسهم كبطالين غير مدرجين لدى الدولة ضمن قائمة العمال وهنا يزداد تعقيد المشكلة فمعدلات البطالة تطرح الشك من حيث صدقها وإمكانية استغلالها عند البرمجة وتخطيط الوظائف.

2. التأثير على صورة السلطات المكلفة بالرقابة لدى المواطن: –

عادة ما تخلق مشاهد تدخل أعوان الرقابة على عمل هؤلاء التجار ومصادرتها لبضاعتهم صورة عن عدم التنظيم والتسيب كما أنها قد تسهم في تكوين فكرة خاطئة لبعض أفراد المجتمع عن عمل أفراد الرقابة وأعوان التجارة المكلفين في هذا المجال.

3. التأثير على أمن السكان من حيث المجاورة السكنية:

نظرا لقلة مناصب التوظيف ولأن معظم جهات التوظيف الرسمية وحتى الجهات الخاصة تتطلب مستوى معين من الأهلية للوظائف أصبحت هذه التجارة ملجأ لبعض الافراد المسبوقين قضائيا، أي أن أمن المواطن وأسرته أصبح مرهون بسكوته عن بعض تصرفات هؤلاء الباعة وأي احتجاج له عندهم أو لدى السلطات على حقوقه من حسن الجوار وغير ذلك قد يجعله عرضة للمشاكل وقد يرضى بدل ذلك بالسكوت على حقوقه وإلقاء اللوم على السلطات.

وأشارت نتائج الاستمارة الى 54 % يعتبرون أن موقع التجارة الفوضوية يشكل مشكلة بالنسبة لهم وهذا يرجع الى عدة عوامل ومن بينها التصرفات التي تنم عن غياب المسؤولية تجاه السكان أو الوسط الحضري.

كما أشارت نتائج الاستمارة الى أن 93 % من المستجوبين يعتبرون أن التجارة الفوضوية تمثل خطرا من الجانب الأمني وكما ورد حسب نفس السؤال بان ذلك بسبب نشوب الشجارات والنزاعات والتي منها ما يكون بسبب خلافات حول أماكن البيع كما أن هذه التجارة قد تشكل خطرا بسبب بيع المواد غير المش روعة وكانت النتائج كالتالي:

4. المساهمة في خلق الطبقية داخل المجتمع:

أن التقييم الفعلي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والصحية للباعة في هذا المجال وأسرهم لابد منه فليس من العدل أن يحرم بعض الباعة من الدعم الموجه لهم من الدولة كونهم منخرطين في هذه التجارة بدون أدنى اعتبار لمدخولهم الضئيل فهذا يدفع بهم يوميا نحو الفقر ويحد من قدرتهم المالية بشكل كبير بينما يوجه الدعم لغير مستحقيه, ولا نشير هنا الى أن دعم التجار في هذا المجال سيسهم في تأزم المشكلة أكثر من هذا كونه قد يشجعهم على البقاء في هذا المجال بل أن الحل الذي نريد الإشارة اليه من الأول هو محاولة تأطير هذه التجارة, تحديد سبل إنجاحها وضمها الى صف التجارة النظامية.

5. التعدي على حقوق الافراد وإساءة المعاملة:

أن الممارسات التجارية تتطلب درجة من الشفافية والنزاهية ومن هذه الحق المتعلق بالحصول على السلعة المبتغاة بالسعر المتفق عليه بدون أي تغطية للعيوب في السلع أو فرض سلع معينة على الزبون، كما يتعرض بعض الافراد لشتى أنواع الخداع في السلع حيث يستغل الباعة الظروف لتسويق بضاعتهم المغشوشة للسكان ويعتمدون في ذلك على صعوبة العودة إليهم كونهم قد يأتون من خارج المدينة أو حتى الولاية أو قد يتمون الاتفاق على تبادل بينهم بدون وجه حق وبدون موافقة الطرفين وكما تشير نتائج الاستمارة الاستبيانية

الى أن مشكل إساءة المعاملة لا يزال لحد الساعة مشكلا مطروح وقد أجاب 55 % من المستجوبين انهم قد تعرضوا من قبل لسوء المعاملة من هؤلاء التجار.

6. المساهمة في انتشار الآفات الاجتماعية:

من المؤكد أن هذه التجارة تساهم في انتشار الآفات الاجتماعية فهذه الأسواق تخلق الظروف الملائمة للسرقة والآفات الأخرى فمن جهة بعض الافراد يستغلون الاكتظاظ وغياب التنظيم لسرقة ممتلكات الافراد المتسوقين او البضاعة المعروضة ومن جهة أخرى قد يوفر لهم السوق مجالا ملائما لعرض بضاعتهم المسروقة من أماكن أخرى. كما أن هذه التجارة توفر سلع ومواد ضارة ومنها ما له تأثير مباشر على صحة الافراد عند الاستهلاك وبدون أي مسؤولية تباع هذه المواد والمعدات حتى للأطفال.

وتشير نتائج الاستمارة الى أن 60 % من المستجوبين قد سبق وان تعرضوا للسرقة أو الغش أو متابعة قضائية جراء بضاعة مسروقة والنتائج موضحة كالتالي:

7. التأثير على سلوك الافراد:

قد تخلق هذه التجارة المناخ الملائم للانحراف سوآءا بالنسبة الى الباعة او المشترين كما قد تسهم في ظهور سلوكيات سيئة لديهم فغياب التنظيم الذي يحكم عمل الباعة يشجعهم على اللجوء الى كل الأساليب الممكنة من أجل تعظيم الربح فيقتادهم الطمع الى استغلال كل الوسائل حتى لو كان ذلك على حساب المشترين أو المحيط المجاور كما يظهر هذا التأثير حين يلجأ بعض السكان في محاولة يائسة الى توعية الباعة ومنعهم عن سلوكيات محددة كأن يقوموا بالكتابة على واجهات المباني ممنوع رمي القمامة أو غيرها.

التأثير على عمل أعوان الرقابة المكلفين في هذا المجال:

يشمل هذا التأثير تغليب جانب الضمير في عملهم فقد يدعمون فكرة بعض الاقتصاديين عن غض البصر عن النشاط في الاقتصاد الموازي كونه يخفف من بعض المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع هذا يؤكد أنهم هم أيضا يحترمون مبدأ كسب الرزق ولكن لا يوافقون بالضرورة على الطريقة التي يعمل بها هؤلاء التجار فالقانون لا يسمح بذلك.

8. الإساءة الى صورة المجتمع الحضري:

أن المار بهذه الأسواق أو بجانبها قد يحكم على المجتمع الحضري بالرداءة فالصورة التي يتركها بعض الباعة وبضاعتهم في ذهن بعض الناس قد تسيئ الى سمعة مجتمع المدينة بأخذ فكرة سيئة عن السكان وحياتهم. فطالما كانت الواجهة الحضرية تعبيرا عن جودة الحياة ونوعية المجتمع الذي يسكن المنطقة.

10-التشجيع على التسرب المدرسي:

عمالة الأطفال في الجزائر هي نتيجة بالأساس للدور السوسيو اقتصادي الذي يلعبه الاقتصاد الغير شكلي

أصبحت التجارة الفوضوية وجهة للأطفال خاصة و أنها لا تتطلب الكثير للقيام بها ولا تستدعي أي مؤهلات خاصة فهي تستقطب الكثير من الأطفال الذين ينشطون كباعة متجولين او عن طريق العرض بالطاولات أو من خلال العربات المدفوعة ويقدمون مواد متنوعة كالمأكولات الألبسة وبعض الأشياء المستعملة الأخرى كالهواتف أن كل هذا من شأنه أن يخلق لديهم فكرة أن هذا المجال هو مجال عمل مستقبلي ويعتبرونه خيارا آخر قد ينشطون فيه ،,بالإضافة الى أن الأطفال غير مهيئين للنشاط بعد وهذا قد يؤثر عليهم من العديد من النواحي سلبيا ومن ذلك انهم قد يتعرض ون الى الإيذاء النفسي أو قد يتحتم عليهم تحمل نتائج منطق الربح و الخسارة الذي يحكم المعاملات التجارية.

وقد أشارت نتائج الاستمارة الى أن 73 % من المستجوبين يعتبرون أن التجارة الفوضوية قد تخلق فرصة للتسرب المدرسي لأبنائهم ظنا أن ذلك قد يكون مجال عمل مستقبلي وهذا بحكم أن ممارسة التجارة الفوضوية لا يتطلب أي مستوى دراسي أو مهارات معينة.

11. التضييق على الحريات الشخصية:

وجود الأسواق الفوضوية يمس بحرية الافراد من حيث أن السوق قد يفرض بعض التضييق على سكان المحيط المجاور ومن ذلك التضييق على الحريات الشخصية، وما يشكل المزيد من التعقيد هو كون بعض الأسواق موجه فقط للرجال وهذا قد يسبب إحراج للمارة من النساء

فأصبح يتحتم عليهم سلوك شوارع أخرى فقط من أجل تفادي المرور بالشارع الذي يضم السوق أو بجواره، بالإضافة الى أن البعض يطرح مشكل مراقبة البيوت من طرف التجار وهذا وحده يعتبر سبب كاف لقيام المشاكل بين التجار والسكان.

12 التأثير على صحة السكان:

ويتزايد الخطر على الصحة العامة بحسب نوع المتاع المعروض ووقت العرض وكيفيته ومكان عرضه فنجد التاجر لا يولي أهمية لنوع بضاعته فبعظهم يقوم بعرض الأغذية سريعة التلف او التي لديها شروط خاصة بالحفظ كاللحوم على المارة ولا يكلف نفسه حتى بتغليفها كما أن بعض المارة يقتنون المع روض بدون أن يتأكدوا من المصدر وهذا يعود بدرجة كبيرة الى قيمة المبالغ المتدنية المطلوبة مقابل تلك البضاعة و تشير نتائج الاستمارة الى أن 93 % يعتبرون أن بيع بعض اللحوم و الأعشاب و مواد أخرى تباع على أساس أنها صحية و طبية قد تشكل خطرا على صحة المستهلك، وحتى أن كانت بعض هذه المواد صحية فعلا فهناك دائما أخطار غير محسوبة قد تنجم عن الاستعمال غير الصحيح لها وهذا قد يشكل تهديدا حقيقيا لصحة السكان.

13. خلق بيئة غير مستقرة للعيش:

إن بعض أنواع هذه التجارة الفوضوية تخلق نوعا من الاضطراب الذي يمس بالإطار المعيشي للسكان فالسكان المجاورين لمواقع نشاط هذه التجارة يتأثرون سلبيا بشكل مباشر منها والعوامل المساهمة في ذلك متعددة ومن أهمها حركة الأشخاص والمركبات وما يرافقها من نتائج الديناميكية غير المرغوبة وقد شدتها يوميا وكذلك حسب فترات من

اليوم الواحد وتشير نتائج الاستمارة الى أن ما يقارب 65%يشتكون من الإزعاج الذي تسببه هذه التجارة عند بداية البيع ونهايته صباحا ومساءا وقد أشرنا الى هاتين

الفترتين في الاستمارة الاستبيانية كونهما قد يشتملان على عمليات انزل السلع من أجل العرض أو شحنها عند نهاية البيع وكون ذلك قد يكون في فترة مبكرة من الصباح أو فترات متأخرة من المساء وجاءت النتائج كالتالي:

رابعا: تأثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية:

لا شك اليوم إن البيئة الحضرية الملائمة تعتبر مطلبا أساسيا للمجتمع والان وسط الاهتمام المتزايد بقطاع البيئة في ظل المبادرات الحالية لتحقيق ما جاءت به التنمية المستدامة وجب دائما إن ترد مستلزمات توفيرها والإساءة الى البيئة الحضرية لم يكن ولن يكون خاصة اليوم واردا ضمن السبل المتاحة حتى لو كان ذلك من أجل تحقيق مساعي أخرى أو تنمية قطاع آخر على حسابها.

لم تخلو بيئة المدينة الجزائرية من آثار التجارة الفوضوية ومدينة الاغواط مثال حي على ذلك فالوضع الحالي للتجارة ومحيطها أصبحا يؤرقان المواطن فهذه التجارة أصبحت تمارس ضغوط متزايدة وتمس ببيئة الوسط الحضري من مستويات عدة ,فبيئة المدينة لم تعد لتتحمل هذا النوع من التجارة و **اليوم السلطات المحلية تجد نفسها أمام إشكالية جديدة مطروحة فيما يخص النوعية البيئية و الاستدامة الحضرية ويجب إن تأخذ بعين الاعتبار الجانب الفيزيائي و البعد الاجتماعي الذي تتسبب فيه الأسواق الحضرية** وهذا التأثير أصبح جلي بحيث لم يعد يحتاج للمختصين لملاحظته وتعيينه فسكان المناطق التي تنشط بها هذه التجارة

يؤكدون إن الصورة التي تعطيها هذه التجارة للمدينة لا تطاق.

عند محاولتنا لإدراج هذه التأثيرات أحصينا التالي:

1. التأثير على واجهة البنايات والمظهر العام للمدينة

إن هذه التجارة تؤثر على التنسيق العام للمدينة من حيث حجم أدوات العرض وأماكن تواجدها ومدى تأثيرها السلبي على واجهات المباني ويمتد التأثير كذلك لألوان هذه الواجهات بالإضافة الى أن المعدات المستعملة عادة ما تكون مهترئة سواء كانت هذه المعدات ثابتة كطاولات العرض أو مدفوعة أو مجرورة او حتى مركبات.

وتشير نتائج الاستمارة الى أن ما يقارب 89 % من المستجوبين يعتبرون أن هذه التجارة الفوضوية تؤثر سلبيا على المظهر الجمالي لأحياء المدينة.

وزيادة على تأثيرها السيئ على طلاء المباني جراء الاحتكاك المباشر للباعة و لبعض أنشطتهم بجدران المباني او التأثر الناتج عن مخلفات هذه الأنشطة نجد كذلك أن هذه التجارة لم تستثني أسطح المباني خصوصا المكونة من طابق واحد فالملاحظ يجد أن بعض اسطح المباني القريبة من هذه التجارة تتراكم عليها الألبسة وبعض الأدوات الفاسدة وكل مالم يعد يصلح للاستغلال أو المتاجرة به هذا يشير الى مدى تعقيد المشكلة فالتجار لا يكترثون هم و المشترون بالمحيط المباشر لهذه التجارة فالمهم داخل السوق هو قيمة المبادلات .الربح و الخسارة بغض النظر عن ما قد ينجم عن ذلك وهذا يشير كذلك الى غياب المسؤولية تجاه الوسط الحضري..

2. التأثير على حركة النقل ووضعية الطرق والأرصفة:

استغلال هذه الطرق و الأرصفة كمجال عرض من قبل التجار الفوضويين له دون شك تأثيره هو كذلك فالطرق و الأرصفة تتضرر لأنها لم تعد لتستقبل بضاعة هؤلاء التجار و يشمل هذا الضرر تغيير في الشكل أو المنظر أو الوظيفة وتزداد حدة المشكلة خاصة بالنسبة لبيع مواد البناء داخل الوسط الحضري سواء من خلال ترك البضاعة فوق الأرصفة من أجل تسهيل التعبئة اليدوية أو من ناحية أخرى أن شاحنات الوزن الثقيل تتسبب في اهتراء الطرق الحضرية غير المعدة لاستقبال الوزن الثقيل وهذا ما يستوجب تدخل السلطات دوريا لإعادة تعبيد الطرقات وظاهرة تجارة مواد البناء هي تعد مشكلا آخر له تعقيداته الخاصة و تأثيراته و على السلطات التعامل الجدي معه فقد اصبح يستقطب التجار و الزبائن اكثر فاكثر

كما تناول قانون العقوبات سنة 2015 انه يعاقب بغرامة من 100 الى 1000 دج كما يجوز أن يعاقب بالحبس من 10 أيام الى شهرين كل من يعيق الطريق العام بأن يضع او يترك فيها دون صرورة مواد او أشياء كيفما كانت من شأنها أن تمنع أو تنقص من حرية المرور أو تجعل المرور غير مأمون.

كما تشير نتائج الاستمارة الاستبيانية الى أن 78 % يعانون من صعوبة في المرور بالمناطق التي تنشط بها هذه التجارة وذلك بسبب ازدحام المارة الراجلين أو السيارات وذلك كنتيجة لاحتلال الرصيف أو الطريق العام من طرف التجار الفوضويين ويرافق ذلك هجرة المارة من الأرصفة نحو الطريق وذلك ما يؤدي الى عرقلة حركة المرور في بعض النقاط من المدينة خاصة بالنسبة الى سوق وسط المدينة ووسط شارع اول نوفمبر

3. إمكانية التأثير على الممتلكات الثقافية للمدينة:

أن التردد الكثيف على المناطق التي تنشط بها التجارة خاصة بجوار بعض المباني ذات القيمة التاريخية او بعض معالم المدينة من شأنه أن يكون عاملا من العوامل المتسببة في تدهور حالة هذه المباني وقد يكون هذا التأثير مباشرا أو غير مباشر ويرتبط ذلك ارتباط وثيقا بمدى وعي السكان لقيمة هذا الممتلك الثقافي وقد ورد في المادة 5 من المرسوم 12-111 الذي يحدد شروط و كيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية أنه يجب أن تراعي في إنشاء الفضاءات التجارية الأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بحماية صحة المستهلكين و سلامتهم وحماية البيئة و الحفاظ على المواقع التاريخية ,هذا ما يؤكد أن المشرع يولي أهمية للتأثيرات التي قد تنجم عن النشاط التجاري على مختلف المستويات.

التأثير على قطاع السياحة:

هذا التأثير عادة ما تمتد نتائجه الى الجانب الاقتصادي للمدينة فالعوائد الناتجة عن السياحة قد تساهم بشكل أو بآخر في التنمية المحلية ,ما يمكن ملاحظته بالنسبة لمدينة الاغواط هو أن عموم السكان المتواجدين بأسواق التجارة الفوضوية هم سكان محليون يقطنون غالبا بالأحياء المجاورة أي أن هذه الأسوق هي وجهة للسكان المعتادين عليها والذين لديهم فكرة مسبقة لما يمكن أن يعرض بها ,في مقابل ذلك نجد أنها قد تنعدم من أفراد أجانب بل قد تمثل مناطق نفور بالنسبة الى البعض فعادة ما يرتبط اسمها بالسرقة و الغش وكل ما يشير

الى التعدي على حقوق المستهلك كما أن مجرد النظر الى مكونات هذه الأسواق من الناحية الفيزيائية يعتبر وحده سببا وجيها لعدم المرور بها.

-التأثير على قنوات الصرف الصحي:

أن النفايات الناتجة عن هذه التجارة أصبحت تسد معظم مجاري هذه القنوات أين تنشط هذه التجارة بكثافة، خاصة وان هذه القنوات أعدت تحت شروط ومعايير لم تتضمن استقبال هذا الكم من النفايات.

الأثار الناجمة عن الضجة:

أصبحت الضجة الناجمة عن التجارة الفوضوية بمثابة مشكل جدي بالنسبة لسكان المدينة فحيثما وجدت ترافقت معها الضوضاء وتعالت الأصوات وحالت بين السكان وبين إيجاد السكينة والهدوء فهذه التجارة لا تراعي حسن الجوار كما أن هذه التجارة تنشط في الفضاء المفتوح ولا يمكن التحكم في انتشار الصوت وأحيانا كطريقة للتسويق يستعمل التجار أصواتهم أو مكبرات الصوت بدون أدني اعتبار لطبيعة الأنشطة المجاورة لهم حتى لو كانت مؤسسات استشفائية أو مساجد وهذا مازاد من تعقيد المشكلة.

وتشير نتائج الاستمارة الى أن 80 % من المستجوبين يتأثرون سلبيا بعمليات التسويق وقد طرحنا في هذا مثالا عن استعمال مكبرات الصوت، وهذا يشمل التجارة الثابتة أو المتحركة هذه الأخيرة التي تمثل إزعاج حقيقي كون التجار يمرون بالشوارع مستعملين أبواق المركبات أو مكبرات الصوت أو استعمال أصواتهم خاصة في أوقات غير لائقة. ونتائج الاستمارة كالتالي:

7. التأثير على هيبة الدولة وإثارة الشكوك حول مدى فعالية الجهات الرسمية

بمجرد أن تصبح ناصية الشارع. او الساحات العمومية وغيرها من مجالات العرض مشغولة بمثل هذه التجارة هذا يطرح سؤالا حول مدى فعالية الجهات الرسمية المكلفة بالتأطير، الرقابة والردع مما قد يسهم في نمو بعض النشاطات الغير شرعية وغيرها التي قد تنشط موازاة مع هذه التجارة خاصة إذا كانت هذه التجارة بالقرب من سلطات الضبط والإشارة هنا

الى الهيئات النظامية التي تمتلك صلاحية تنفيذ عمليات تطهير المحيط من هذه التجارة كما أن هذا قد يسيء الى صورة المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة الحضرية ويؤدي الى التشكيك في مدى فعاليتها.

8-الإثار الناجمة عن انتشار النفايات:

لما كانت النظافة والصحة العامة ذوي أهمية بالغة في حياة المجتمعات كان لزاما علينا أن نشير الى تأثير هذه التجارة عليهما فعادة أينما وجدت هذه التجارة نجد شروط الصحة العامة و شروط النظافة العامة تكاد تنعدم سواء على الأرصفة او الساحات العمومية او الشوارع او الأسواق كما أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فالنفايات الناتجة عن هذه التجارة تجذب الحشرات الضارة وقد يؤدي هذا الى الإصابة بالأمراض و انتشارها كما أن هذه التجارة تنتج كمية كبيرة من النفايات والتي منها المخلفات الناتجة عن المواد الاستهلاكية هذه الأخيرة التي عادة ما تكون وراء انتشار الروائح الكريهة خاصة في فصل الصيف وهذا يسيئ بشكل كبير الى المحيط خاصة و أن الباعة لا ينظمون وقت رمي النفايات و لا يحددون مكانا معينا يسهل على أعوان البلدية القيام بوظيفتهم وهذا يأتي دائما كإضافة الى تشويه المنظر العام و الإساءة الى البيئة الحضرية عموما.

حيث أن نفايات التجارة الفوضوية ومخلفاتها تؤثر سلبيا على المحيط المجاور، وعادة ما يعتبر هذا أكبر مشكلة بالنسبة للسكان. كما تشير نتائج تشير الى أن السكان يعتبرون أن للمركبات المستعملة لدى هؤلاء التجار لها آثارها هي الأخرى فبعض المركبات القديمة عادة ما تترك بقع على الأرصفة والطرق وهذه البقع قد تكون ناتجة عن زيوت وشحوم المحركات.

9. التأثير على المساحات الخض أراء والأثاث الحضري وعلى وظيفتهما:

بالنسبة للمساحات الخض أراء كالحدائق العمومية فإن تواجد هذه التجارة بالقرب منها قد يسبب لها خلل وظيفي وهو الأمر الذي قد ينعكس سلبا على عدد الزوار هذا الخلل ناتج عن أثار مباشرة كالنفايات التي يرميها الباعة في الحدائق والأماكن الأخرى غير المحروسة أو كأن يتم تشويه المنظر العام للحديقة نتيجة لاستغلال أجزاء من الحديقة كالسياج كسند

لإنشاء مكان لعرض السلع كما قد ينتج الخلل عن أثار غير مباشرة كأن تؤثر هذه التجارة سلبيا على مدى استقطاب المساحة الخض أراء للزوار نتيجة فقدانها للهدوء والأمن او التضييق على الخصوصية.

التجارة الفوضوية تؤثر سلبيا على وظيفة المساحات الخض أراء كالحدائق العامة والساحات.

التأثير على أعمال الصيانة:

هذه التجارة قد او قنوات الصرف وحتى خطوط الهاتف معلقة كانت او تحت الأرض ويستلزم ذلك الخلل التدخل اليدوي بمعدات تقنية أو مركبات خاصة وعادة ما يتسبب نشاط الباعة في تأخيرهم وتأخير تنصيبهم لمعداتهم من أجل مباشرة عملية الصيانة.

التأثير على عملية جمع النفايات:

في المناطق التي تنشط فيها هذه التجارة يصبح عمل عمال النظافة في غاية الصعوبة جراء الكميات الكبيرة والمنتشرة للنفايات الناتجة عن هذه التجارة خاصة وان هؤلاء لا يوجهون أدنى اهتمام للنفايات الناتجة عن نشاطهم وهذا ما يستدعي السكان المجاورين القيام بعمليات التنظيف. فمشكل عدم التنظيف وغيره من المشاكل الأخرى لا يشمل جميع التجار فبعض التجار يبذلون جهودا معتبرة للتخفيف من الأثار السلبية لهذه التجارة.

الإساءة الى صورة الدولة:

هذه التجارة لا تتواجد في الدول المتقدمة ووجودها بالنسبة للدولة تعبير واضح عن التخلف والفقر وسوء أحوال المعيشة وقد يشير بطريقة ما الى التجاوز على حقوق الافراد في العيش الكريم، فوجود أفراد محدودي الحركة داخل هذه الأسواق يحاولون المتاجرة ببعض المتاع هذا يؤثر على سمعة الدولة وسمعة الشعب.

المساهمة في خلق التسيب والاعتداء على البيئة الحضرية:

يرتبط هذا بوجود الواجهة الحضرية غير الملائمة والتي قد يساهم في خلقها وجود التجارة الفوضوية فمن اجل خدمة أغراض التسويق قد يلجأ هؤلاء التجار الى الكتابة على واجهات

المباني بأساليب تسيئ الى البيئة الحضرية وقد يتيح ذلك الفرصة حتى أمام التجار النظاميين ليتخذوا واجهات المباني لأغراض إشهارية.

التأثير على قيمة العقار:

لا يمكن حجب المنطق الجديد ألا وهو منطق السوق الذي من الأن فصاعدا، ستخضع مجمل الاعمال الاقتصادية والعادات الاجتماعية، الى نشاطه. فعلا أهم مميزات اقتصاد السوق هي تداول العوامل الاقتصادية من ضمنها الأرض، يمكن أن يأخذ هذا التداول أشكالا مختلفة: إيجار، بيع بالإيجار، بيع، تنازل ...الخ من هذا المنطلق أردنا أن نشير الى التجارة الفوضوية أنها أصبحت كأحد العوامل المتحكمة في قيمة العقار سواءا كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان.

تواجد التجارة الفوضوية يؤثر على قيمة العقار المتواجد بالق رب منها وهناك اختلاف في هذا الشأن حيث يعتبر البعض أن ذلك التأثير يكون بالزيادة في قيمته وآخرون يشيرون اليه بالنقصان

التأثير على صناعة القرار السياسي الخاص بالتدخل على المجال الحضري:

بشكل غير مباشر قد تؤثر هذه التجارة على اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالتدخل على المنطقة الحضرية فالمظهر الذي تتركه هذه التجارة عادة ما يكون سلبيا في ذهن المسيرين ذوي الصلاحيات في مجال التدخل على المدينة ونخص بالذكر الجماعات المحلية وهذا قد يحد من اختياراتهم في اتخاذ قرار التدخل بالتفكير أن المجتمع ليس مهيأ بعد لمثل هذا التدخل وليس مستعدا لاستقبال تغيير جاد في الوسط الذي يعيش فيه.

الفصل الرابع
الجانب التطبيقي للدراسة

أولا: التعريف بولاية الاغواط

بعد الاستقلال تم إنشاء نظام المفوضيات المكلفة بإدارة شؤون الدولة على المستوى المحلي إلى غاية 1967 حيث أظهر أول قانون يتعلق بالبلدية وينظم تكوينها وسيرها ومهامها.

جاءت تسمية بلدية الاغواط نسبة الى موقعها على أساس مضيق الجبلين عرفت بتاريخها القديم الحافل بالإنجازات خلال فترة الاستعمار الفرنسي كما خصت بعام الخلية1852 حيث عرفت باسم المنعة من طرف جيش التحرير .

إن دائرة الأغواط قديمة النشأة منذ العهد الاستعماري وكانت من أهم دوائر الواحات سابقا وحذفت سنة 1984 وأعيد نشأتها من افريل 1991 اثر التقسيم الإداري الأخير المتعلق بالدوائر

وتمثل حاليا أهم دوائر الولاية وتشتمل على بلدية واحدة هي بلدية الأغواط وتتربع على مساحة 404 كلم وبعدد نسمة فوق 180169 حسب إحصائيات سنة 2020.

تقع دائرة الأغواط في وسط الولاية يحدها من الشمال بلدية سيدي مخلوف دائرة سيدي مخلوف) ومن الجنوب بلدية الناصر بن شهرة (دائرة قصر الحيران) ومن الشرق بلدية العسافية (دائرة سيدي مخلوف) ومن الغرب بلدية تاجموت بلدية الاغواط (دائرة عين ماضي).

تتموقع بقلب اقليم السهوب وسط الجزائر و هو أحد الأقاليم الثمانية للبلاد الجزائرية .الأغواط ولاية جنوب الجزائر وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 400 كلم وتمتد بساتينها ومبانيها ومساجدها العتيقة عبر سهوب واسعة وجبال شامخة ومراعي خضراء حيث ينبع من جبالها كل من واد الطويل الرافد الأكبر لوادي الشلف ووادي امزي حيث تسمى بلدية باسمه.[4]

تتميز المنطقة بطابعها السهبي الرعوي والفلاحي والجبلي كما تتواجد فيها منطقة ذات طابع صناعي بحت وهي حاسي الرمل .إذ يمكن تصنيف الولاية من هذا الجانب بولاية طاقوية في المقام الأول.

من ناحية التضاريس و طبيعة الأرض يمكننا ان نصنف ولاية الأغواط ضمن اقليم السهوب الوسطى و شمال الصحراء.

اما من ناحية التقسيم الرسمي و الاداري للبلاد فهي تنتمي الى اقليم الجنوب الجزائري.

تقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما تقوم بتطوير البنيات التحتية وهذا عن طريق صيانة وبناء التجهيزات العمومية مثل بناء الطرق وشق الطرق داخل المدينة وإنشاء وتشييد المساكن والمدارس وأعمال الري والتجهيزات الفلاحية...الخ، وذلك في حدود الموارد والإمكانيات المالية التي تضعها الدولة تحت تصرفها وبمساعدة مختلف الإدارات العمومية المختصة إن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية ؛ حيث منحت ليل كافة الصلاحيات التي تجعل منيا أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية ونركز على الموارد المادية التي تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية.

تتعدد وتتنوع المهام التي تقوم بها البلدية لتلبية احتياجات سكان المدينة وجميع هذه المهام حددها قانون البلديات وتعديلاته المعمول، ويمكن حصر المهام التي يؤديها المجلس البلدي فيما يلي:

– مرا قبة وتخطيط وتنظيم المدينة وتطوير كافة مناطق المدينة؛

–إنشاء المرافق العامة من شوارع وطرق وممرات وحدائق ومنتزهات وانشاء المقابر والمسالخ ومواقف المركبات ومواجهة الفيضانات والكوارث الطبيعية؛

–الرقابة والإشراف على الصحة العامة والنظافة والمحافظة على البيئة من التلوث وجمع النفايات؛

-تقديم خدمات تنظيمية وتحديد المناطق التجارية والمهنية والصناعية وتطوير المناطق السكنية وتنظيم حركة المرور بالمدينة؛

-إدارة الإيرادات والنفقات المالية للبلدية وفق الأسس المالية المعتمدة.

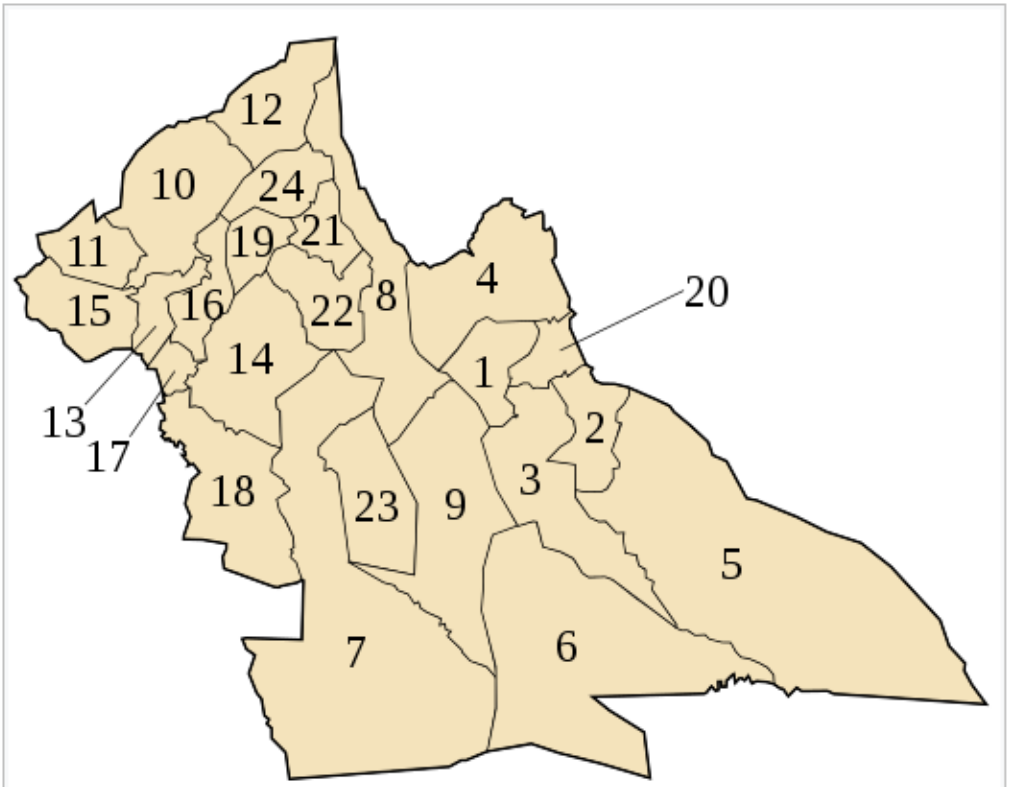

1. الأغواط • 2. قصر الحيران • 3. بن ناصر بن شهره • 4. سيدي مخلوف • 5. حاسي الدلاعة • 6. حاسي الرمل • 7. عين ماضي • 8. تاجموت • 9. الخنق • 10. قلته سيدي سعد • 11. عين سيدي علي • 12. البيضاء • 13. بريده • 14. الغيشه • 15. الحاج المشري • 16. سبقاق • 17. تاويالة • 18. تاجرونة • 19. أفلو • 20. العسافيه • 21. وادي مره • 22. وادي مزي • 23. الحويطة • 24. سيدي بوزيد

ثانيا : واقع التجارة الفوضوية بمدينة الاغواط :

نوع ومناطق التجارة الفوضوية بالمدينة :

أصبحت ظاهرة التجارة الغير قانونية والغير قارة عموما ظاهرة لا تخفى عن الواجهة الحضرية لمدينة الاغواط فالعديد من السكان ينشطون بهذه التجارة ويتخذونها مصدر رزق لهم كما أنها تجتذب العديد من الزبائن خاصة وأنها غالبا ما توفر شرطي التنوع والسعر من هنا أصبح لا يمكن نكرانها او محاولة التستر عليها حتى بالنسبة الى السلطات المحلية فهي قد فرضت نفسها داخل المجال الحضري وأصبحت واقعا لابد للسلطات من التعامل معه.

تشير بعض الأبحاث الى أن هذه التجارة قد تظهر خاصة بالمناطق الحضرية الهشة فعموما يرتبط تواجدها بتواجد السكنات القصديرية أو السكنات التي تعود الى الفترة الاستعمارية والمهترئة التي لا تلقى أي عناية والتي تتواجد عادة في مراكز المدن كحالة مدينة الاغواط في مركز وسط المدينة وشارع اول نوفمبر وشارع الوئام،

كما أن تواجدها يرتبط بالكثافة السكانية المرتفعة كما تختار هذه التجارة مناطق سهولة الوصول وذلك بتركزها في الشوارع الرئيسية التي تشهد كثافة كبيرة للراجلين وحركة للمركبات وهذا يعتبر احدى طرق التسويق.

من الصعب تقييم عدد الناشطين في مجال التجارة الفوضوية بالمدينة خاصة كما أن هذا النوع من النشاط يشهد تذبذبا قد يرتبط بعدة متغيرات فبعض أنشطة هذه التجارة هو مناسباتي أو موسمي أي أنه يكون في فترة الأعياد او شهر رمضان أو غيرها كما قد يرتبط بالأحوال الجوية ومن دون شك أنه يرتبط بالتقلبات التي يشهدها قطاع الاقتصاد الرسمي والتي يشهدها قطاع التوظيف.

يمكن الإشارة الى بعض المناطق التي تنشط بها هذه التجارة و التي:

- وسط المدينة
- شارع اول نوفمبر
- شارع الوئام .

كما تنتشر هذه التجارة بالقرب من بعض المساجد خاصة بعد خروج المصلين

التجارة الفوضوية بالمدينة تشمل تجارة الخضر و الفواكه و هو الشكل الأكثر انتشارا للتجارة الفوضوية بالمدينة وتكون عادة في شكل تجمعات للتجار وهي تميز بعض النقاط خاصة تجمع التجار بحي لمحطة وكذا بالقرب من المساجد و التقاطعات المهمة للطرق بالمدينة كما تتواجد خاصة بالاماكن المذكورة أعلاه.

الأخير الذي تنتشر به كذلك تجارة الألبسة و الألبسة المستعملة و الأدوات الجديدة و المستعملة ،الهدايا العطور، الأدوات المدرسية، بيع الهواتف المحمولة ، الحيوانات الصغيرة ،اللحوم، الأدوات المنزلية والأثاث المنزلي المستعمل خاصة و مختلف المواد الاستهلاكية وتنتشر مؤقتا في بعض النقاط من المدينة تجارة مناسباتية عموما ترتبط بمواسم الانتاج الفلاحي او المناسبات الدينية وكذا بيع الهدايا و ألعاب الأطفال و بعض أنواع الأعشاب والمواد الطبية.

تختار هذه التجارة مواقع حضرية جد هامة ومن خلال هذا يمكن اختيار هذه المواقع كنقاط ذات أهمية أولى عند تخطيط النشاط التجاري بالمدينة وهذا سيقلص من احتمالات عدم جدوى المشاريع المدرجة في هذا الإطار بهذه المناطق.

ا إن تختفي مظاهر التجارة الفوضوية بمدينة الأغواط ويتنفس المواطنون الصعداء، حتى تعاود الظهور في مشاهد متكررة تتسبب في تشويه الجمال العمراني للمدينة، وتؤثر سلبا على نظافة المحيط بها. ورغم المساعي الجبارة التي تتضاعف من وقت لآخر والإجراءات التي تبدو صارمة، لا تزال الأسواق العشوائية تكتسح الفضاءات العمرانية لا سيما العريقة منها وتفقدها معالمها المعمارية ودلالاتها التاريخية. وتعد الأماكن الواقعة في قلب المدينة وفي الشوارع المقصودة بكثرة من المواطنين هي الأكثر توافدا من طرف الباعة المتجولين مما شوهها وضاعف الزحام بها ومنها رحبة الزيتون ، وسط المدينة. وأمام هذه الوضعية، لم يجد السكان وقاطنو هذه الفضاءات من سبيل سوى توجيه شكاوى للسلطات المحلية المدنية منها والأمنية حيال مخلفات هذا النشاط وفي مقدمتها البقايا والفضلات.

رحبة الزيتون .. وجهة التجارة الفوضوية

أصبحت رحبة الزيتون ، الواقعة بوسط مدينة الأغواط، وجهة مفضلة للتجار الفوضوين بغية عرض سلعهم على اختلافها سواء على الرصيف أو من على الشاحنات القادم بعضها من الولايات المجاورة. وما زاد من حالة الاختناق بهذا الفضاء، تلك السيارات المركونة بطريقة أقرب إلى العشوائية على حافتي الشارع الرئيسي بحي الغربية المحاذي لرحبة الزيتونة على الرغم من ضيقه وسط أكوام الأوساخ المتراكمة هنا وهناك. وفي هذا الصدد، يقول شاب في العشرينات من العمر، أنه يقوم ببيع الفاكهة على الرصيف مضطرا باعتباره أودع ملفا للاستفادة من محل، لكنه قوبل بالرفض لأسباب غير مقنعة. وبجواره شاب آخر يمارس نفس النشاط، لكن تواجده في هذا المكان يختلف تبريره عن سابقه، فهو متحصل على محل لكن رواج المنتوج ووفرة المدخول، حسبه، يغريانه للبقاء ومواصلة العمل في اللاشرعي. وبمقابل هاتين الحالتين، تقف السيدة عائشة، واحدة من سكان حي الغربية، وعلى وجهها ملامح التذمر الشديد مما آلت إليه رحبة الزيتون بعدما كانت قبلة للراحة وملتقى للأحبة.

قبل

الإحصائيات المسجلة في هذا الاطار

حسب ما تشير اليه الإحصائيات المسجلة من قبل المصلحة الولائية للأمن العمومي بالنسبة لمدينة الاغواط خلال سنة2019 وسنة 2022، فهناك تناقصا واضحا في عدد المخالفات المسجلة في هذا الشأن كما يوضحها الجدول أدناه وهذاراجع الى الأسلوب المتبع من قبل المصلحة والمتمثل في احتلال الشوارع والأماكن التي تعود التجار غير الشرعيين ممارسة نشاطاتهم بها.

وفي إطار المساعي التي تقوم بها مصالح الامن الوطني لمحاربة هذه الظاهرة تقوم المصلحة بالتنسيق مع السلطات المحلية (رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الأغواط) من أجل إيجاد حل جذري للقضاء على هذه الظاهرة من خلال تخصيص مساحات أو أماكن خاصة بهؤلاء التجار لممارسة أنشطتهم.

3-علاقة التجارة الفوضوية بالأجزاء الحضرية الهشة:

تختار التجارة الفوضوية مواقعها بالأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل، ومناطق تواجد السكن الهش هي أحد تلك العوامل **فمن أجل دارسة الأسواق الفوضوية يجب التطرق الى السكن الهش الذي يعتبر ذو ارتباط وثيق مع هذا النوع من التجارة حيث أكدت الدارسات وجود علاقة تركيبية بين الظاهرتين**

يمكن تأكيد ما بق بالنسبة لمجال دارستنا وذلك باعتبار أن أهم تجمع للتجار الفوضويين يقع بوسط المدينة وشارع اول نوفمبر وهما غير بعيدين عن بعضهم بالإضافة الى أن تجمع التجار بحي الوئام الذي يمكن اعتباره كثاني تجمع للتجار الفوضويين بالمدينة

مجهودات حثيثة لاحتواء الظاهرة

تتجلى المجهودات الرامية إلى احتواء ظاهرة التجارة الفوضوية أو التقليص منها، في التواجد المستمر لأعوان الأمن بالنقاط المعروفة بهذا النشاط ومنها رحبة الزيتون و باب دزاير . لكن هذا التواجد يقتصر على فترات معينة، مما يحول دون المنع التام لتوافد مستغلي الأحياء الشعبية وأرصفة الطرقات لبيع السلع على تعددها والخضر والفواكه بأنواعها. ومن بين الإجراءات أيضا تفعيل برنامج المحلات الموجهة للشباب إذ تم. لحد الآن. إنجاز 1. 293محل عبر تراب الولاية ومن المرتقب توزيع 322 محل في انتظار استلام 140 محل مماثل لا تزال في طور الإنجاز. وترافق هذه التدابير حملات توعوية وتحسيسية تستهدف المستهلكين للحذر من اقتناء المواد المعروضة بطرق غير قانونية من جهة، وحث التجار على تقنين نشاطهم وتسويته من جهة ثانية.

جملة من المشاريع في الأفق

وبدورها، تسعى مصالح مديرية التجارة إلى توفير مرافق بعدد كاف لاستيعاب التجار، ومن ذلك رصد مبلغ 146 مليون دج برسم المخطط الخماسي المنصرم 2014 – 2010 بغية تطوير النسيج التجاري وامتصاص النشاط الفوضوي بها. وتتمثل هذه المرافق أساسا في تهيئة الأروقة التجارية بحي القواطين ونفس الأشغال لسوق حي الصادقية وكلاهما بعاصمة الولاية، إلى جانب إنجاز سوق مغطاة بحي 450 سكن ببلدية الأغواط يضم 30 محلا تجاريا، استنادا لمسؤولي القطاع. يذكر أن التجارة الفوضوية التي يساهم في انتعاشها التجار الموسميون أخذت تتوسع إلى أحياء جديدة وتمارس في أشكال شتى أيضا ولعل استغلال الأرصفة، وحتى مساحات من الطرقات أبرز هذه الأشكال

السوق الجوارية للخضر و الفواكه
رحبة الزيتون

ثالثا: إجراءات الدراسة الميدانية

1. تحليل المقابلة

- المحور الاول : مقابلة مع السيد مدير التجارة :
- الجنس : ذكر
- السن : 48 سنة

س1: ما مدى تعاملكم من موضوع التجارة الفوضوية في ولاية الاغواط.

نعمل هذا الموضوع من خلال السياسة الجديدة التى تعمل علما الدولة في القضاء على التجارة الفوضوية على مستوى مواقع خاصة بولاية الاغواط

س2: هل هناك تعاون بين المؤسسات في مجال القضاء على التجارة الفوضوية؟

نعمل مع الجهات الوصية من خلال السلطات المحلية والولائية فهو توجه جاد عند رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي في هذا الأمر لذا نحن على توافق مع السياسة

س3: هل هناك تعامل مباشر مع أصحاب مواقع التجارة الفوضوية؟

نعم نحاول التقرب منهم وتقديم الشروحات وأهمية التوجه الى الأسواق الجديدة التي إنشاتها الولاية والعمل على المحافظة عليها والعمل على صيانتها.

س4: هل تملكون اقتراحات في العمل على تحقيق من التجارة الفوضوية؟

هناك بعض الاقتراحات التي تناقشها مع رئيس المجلس الشعبي البلدي على هذا المجال والتي من خلالها نسعى الى دعم التوجه السياسي للدولة بالاهتمام بالجانب المحلي من خلال دور الجماعات المحلية

س5 هل هناك تجاوب بينكم وبين الباعة في الأسواق

في كثير من الأحيان لا نجد هناك تجاوب حيث أن الأمر يتعدى الى رفض الترحيل وعدم التجاوب وتقديم الكثير من الأعراض رغم التطمينات التي تقدمها.

س6: في نظرك ما هي اهم الاثار التي تخلفها التجارة الفوضوية؟

رغم ان التجارة الفوضوية مقصد الكثيرين الا ان لها أثار سلبية على المجتمع وعلى البيئة الحضرية ولا يمكن أن يكون ذلك غير مرئي للجميع

س7: هل التوجه نحو رقمنة قطاع التجارة يحد من ظاهرة التجارة الفوضوية؟

ج7: من خلال ما تسعى الهي الدولة الجزائرية الادخال الرقمنة في القطاع التجاري الاحصاء التجار والحد من التهرب الضريبي الامر الذي يعود بالايجاب في مجال التجارة الفوضوضية على مستولى الولاية

س8: حل الحلول التي قدمتها الجماعات المحلية على مستوى البلدية كافية لحل مشكلة التجارة الفوضوية؟

ج8:تعتبر الحلول المقدمة حلول مؤقتة بأنها لاتلبي كل حاجيات اصحاب التجارة الفوضوية ولا تغطي كل ارجاء تراب الولاية

خاتمة الدراسة

خاتمة:

من خلال ما سبق في البحث حول التجارة الفوضوية في الولاية واثرها على البيئة الحضرية فان المشكلة عميقة حيث تشهد أرصفة أحد الشوارع الرئيسية التي تعتبر وسط المدنية حالة من الفوضى تتزايد يوم بعد يوم، جراء احتلال الرصيف من طرف التجار والباعة المتجولين، الذين جعلوا من الرصيف سوق خاص بهم، متناسين أهمية المكان الذي إحتلوه بالنسبة للمارة والأطفال.

من جهة أخرى، زاد من حالة الفوضى التوسعات التي أصبح يلجأ لها أصحاب المحلات، والتي تكون على حساب الرصيف، أين يتمّ زيادة جزء من ممر الراجلين للمحلات، مما أثار استياء المارة والمواطنين للفوضى التي أصبحت تميز المكان وتشوّه الوجه الجمالي للحي. حيث يبرر التجّار من جهتهم لجوئهم لهذه التصرفات بانعدام الأسواق المخصصة، أو الفضاءات التي من المفترض أن تخصّص لهذا الغرض، مطالبين بضرورة فتح وإنجاز أسواق مخصّصة، خاصة أن المدينة في السنوات الأخيرة تعرف توسع عمراني معتبر، مما يحتّم إنشاء أسواق جديدة خاصة في التجمعات السكنية الموزعة في السنوات الماضية، كون سوق المدينة للخضر وسوق السلع المتعدّدة أصبح يشهد ضغطا كبيرا وتوافدا من طرف المواطنين لاقتناء حاجياتهم.

حيث يطالب العديد من المواطنين من السلطات المحلية بضرورة التدخل، والوقوف على الوضعية التي أصبحت تعيشها بعض الأحياء من فوضى جراء انتشار ملحوظ للتجار الذين احتلوا الأرصفة والفضاءات، إلى حدّ تحويلها إلى أسواق فوضوية، مما أثار إستياء وتذمر سكان الأحياء، نظرا لما تخلفه هذه الأسواق من أثار جمّة تمسّ جميع النواحي المتعلقة بحياة المواطن اليومية .

من خلال إنهاء معاناتهم من الوضعية التي أصبح يعيشها الحي جراء مخلفات السوق المحاذي للحي، من قمامة وفوضى في حركة السير، نظرا للتوقف العشوائي للمواطنين الذين يقصدونه بغرض إقتناء بعض الخضر والفواكه، مؤكدين في هذا الإطار أن هذا الوضع

أصبح لا يطاق، زاد من إستيائهم تواجد ه مقابل أحد الأماكن التي أصبحت مفرغة للنفايات ومخلفات السوق، ما جعل الحي يعرف إنتشار للروائح الكريهة.

في نفس السياق، تعالت أصوات الناشطين الجمعويين بالولاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بضرورة وضع حدّ للسوق الذي يتوسّط الولاية والوقوف على ما يسبّبه من أضرار لسكان الحي الذي عبروا عن استيائهم للحالة التي وصل لها المكان من تشويه مناشدين البلدية والمصالح المعنية بضرورة الوقوف على هذه الحالة التي طالت دون إتخاذ إجراء ينهي معاناتهم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا : الكتب

معجم مجاني الطلاب، منشورات دار المجاني بيروت الطبعة الثالثة، 1996.

حسين عبد الحميد رشوان ، المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزرايطية ، الاسكندرية ، 1998.

مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري مكتبة الانجلو المصرية، الاسكندرية، مصر. 1976.

زعيتر وافية .التجارة غير الشرعية ،مقاربة اقتصادية ومجالية حول الأسواق الفوضوية، مذكرة ماجيستير ،قسنطينة ،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية. جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.

عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 1981.

محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مص1989.

زعيتر وافية، المرجع السابق.

ثانيا: المذكرات

زعيتر وافية .التجارة غير الشرعية ، مقاربة اقتصادية ومجالية حول الأسواق الفوضوية، مذكرة ماجيستير ،قسنطينة ،كلية علوم الأرض .الجغرافيا و التهيئة العمرانية. جامعة الاخوة منتوري قسنطينة. 2015-2016

بورعدة حورية . الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ،مذكرة ماجيستير،الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2014 .

ثالثا:اللقوانين

القانون09 –03 مؤرخ في 2009/02/25 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش،ج.ر، العدد 15صادرة بتاريخ 2009/03/08.

المرسوم التنفيذي رقم12 –111 مؤرخ في 2012/03/06 ، يحدد شروط وكيفيات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية ج.ر عدد